رجل استاجر حائوتا واجر باكثر مما استاجر فانه يصح
العقد ويكون الزيادة له كذا ذكره لكن لا تحل له هكذا
ذكره وهو الصحيح والطريق في ذلك حتى يكون له حلالا
ان يزيد في الطاحون شيئا من مرمتها حتى يصير الزيادة
في مقابلة ذلك من المحيط

من دفع الى حائك غزلا لينسجه بالنصف فله اجر مثله
لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى
قفيز الطحان وقد نهى النبي عليه السلام وهو ان
يستاجر ثور الطحان ليطحن بقفيز من دقيقها وهذا
امر كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات سيما في ديارنا
من الهداية الاجارة في القفيز المذكورة فاسدة
عند علمائنا العناية وبه افتى الرضي السرخسي

ومشايخ بلخ كنصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهم كانوا يفتون
بجواز هذه الاجارة للتعامل بين اهل بلدهم فيها
والتعامل مما يترك به القياس ويخص به الاثر
من المحيط اذا قال ارضي هذه بعد وفاتي ولم يزد على هذا كان باطلا لان هذا وصية بالغلة
والمعروف له مجهول ولو قال ارضي هذه بعد وفاتي صدقة كان
جائزا ويتصدق بعينها او ابتاع ويتصدق بثمنها لانه



DSC00007.JPG
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)
1